

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

الجنسية الجزائر وليس لي وطن فأنا مسلم

للتواصل وطلب المذكرات مجانا وبدون مقابل

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

سكايب:benaissa20082

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

لا تنسوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2012

أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني

"دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية"

The Impact of Accounting Disclosure Level in Published Financial Statements on the Repercussions of the Financial Crisis in the Jordanian Banking Sector

"Field study on the Jordanian commercial Banks"

إعداد الطالب:

معتز برهان جميل العكر

إشراف:

الدكتور ظاهر شاهر القشي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلـــــية الأعمــــــال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الثاني 2010/2009

تفويـــــــــــــض

أنا معتز برهان العكر أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة بـــ "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"، ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـم:...............................

التاريخ:...............................

التوقيع:...............................

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية".

وأجيزت بتاريخ: / /

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد مطر:	رئيساً ....
الدكتور ظاهر القشي:	مشرفاً ....
الدكتور توفيق عبد الجليل:	عضواً خارجياً (الجامعة الأردنية)..................

شـــــكر وتقديـــــــــــر

بعد شكر الله –عز وجل– أتوجّه بخالص شكري وتقديري إلى جامعة الشرق الأوسط

ممثلة برئيسها، وعميد كلية الأعمال، ورئيس قسم المحاسبة،

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء الهيئة التعليمية الأفاضل في قسم المحاسبة،

وأقدم عظيم شكري وامتناني لأعضاء هيئة المناقشة الكرام

وأخص الشكر وفائق التقدير والاحترام لكل من المربي الفاضل

الدكتور ظاهر القشي

الذي كان أباً ومعلماً لم يبخل عليّ بالنصح والإرشاد والتوجيه كي يخرج هذا العمل بصورته النهائية بفضل الله تعالى أولاً وآخراً، وبفضل كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الإهـــــــــــــداء

إلى أمي وأبي ...

يا من فجرا الصخر ليحمياني، ومن سهرا الليالي لتطمئن عيني

وزرعا في الروح كفاحاً لأتم دربي

اليكم اهدي عملي

إلى أخوتي وأخواتي ...

في جمعنا قوة وفي روحنا التحام

كلماتكم دفعتني للأمام

هذه رسالتي أهديها لكم

إلى زوجتي العزيزة ...

يا بلسم جروحي .... وفرحة روحي

يارفيقة دربي وأم أطفالي وأنيستي

رسالتي هي لكِ

أهدي لكم جميعاً هذا النجاح

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني

"دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية"

إعداد

معتز برهان العكر

إشراف

الدكتور ظاهر شاهر القشي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و (32) و (39)، وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان ذلك الإفصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة متخصصة وزعت على عينة بلغت (150) موظفاً من الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، إذ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع.

وأخيراً وليس آخراً، فقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة الاستمرار في دعم القطاع المصرفي في الأردن ورفده بالكوادر المؤهلة، وحث القطاع المصرفي على دراسة الأزمة المالية بشكل أعمق، ووضع خطط استراتيجية الأمد من خلال إنشاء إدارات متخصصة تناط بها مهمة إدارة الأزمات، وأن تخصص الحكومة حوافز تشجيعية لتلك المصارف التي تثبت جدارة وقدرة في تجنب الأزمات المالية.

The Impact of Accounting Disclosure Level in Published Financial Statements on the Repercussions of the Financial Crisis in the Jordanian Banking Sector

"Field study on the Jordanian commercial Banks"

By

Motaz Burhan Al-Aker

Supervisor

Dr. Thaher Shaher Al-Qashi

Abstract

This study aimed to show how far the Jordanian banks are committed to the disclosure principles as stated in International Financial Reporting Standards No. (30), (32) and (39), and determine the contribution of that commitment to the financial stability in the banking sector in Jordan, and whether the level of disclosure reduces the impact of financial crisis upon the banking sector.

To achieve the study goals, a specialized questionnaire was put together and distributed to a sample of (150) financial department employees among five Jordanian banks. To analyze data and test hypotheses a descriptive statistics method was used, averages and standard deviations of responses from members of the study sample were calculated, also (One Sample T-Test) was used for testing hypotheses of the study.

The study results showed that Jordanian banks are committed with the disclosure principles as stated in International Financial Reporting Standards,

which in term contributes to financial stability in the banking sector minimize the impact of financial crises upon the banking sector.

This study concluded by many recommendations, mainly: The need for supporting the banking sector and providing it with well qualified employees, studying the global financial crises, and developing a strategic plan via stability specialized departments for crises management, and the government should allocate incentives to those banks that demonstrate ability to avoid financial crises.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 تعريف المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تزايد الإهتمام بالإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة حتى أصبح يحظى باهتمام زائد من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محلياً وإقليمياً ودولياً، ويعود ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية العالمية وإنما كمحاولة للتفسير أو التأثير في الأزمات المالية العالمية وخصوصاً الأزمة المالية العالمية الحالية التي عصفت في العالم مؤخراً، وأضرت بالكثير من الاقتصاديات العالمية العملاقة، وعلى رأسها إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. لعل هذا دفع المختصين إلى دعوة الشركات لتبنيُ مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية، كما ظهرت الحاجة في بعض الأحيان إلى الدعوة للإشراف على الشركات من قبل جهات مهنية أو حكومية تلزم هذه الشركات بإتباع القواعد الأساسية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRSs) و International Accounting Standards (IASs). (Dahawy, 2007)

وتتأكد أهمية الإفصاح كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على دفاتر المشروع وسجلاّته أو عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب، لذلك فإنهم يعتمدون إلى حد بعيد في التعرف على أحوال المشروع من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة، مباشرة أو

بمساعدة الإستشاريين وذوي الخبرة فضلاً عما لهذه التقارير والقوائم من أهمية خاصة ناتجة عن أنها قد تم تدقيقها بواسطة جهة محايدة ومستقلة. (حماد، 2006، 74)

وبناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية العاملة في الأردن.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

للإفصاح المحاسبي أثر كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك لما له من أهمية قصوى في بيان وإيضاح حقيقة وضع الشركات وأدائها، وبما أن الأزمة المالية العالمية نتجت عن افتقار العديد من الشركات، ومنها ما يقع ضمن كبرى الاقتصاديات العالمية، للإفصاح المحاسبي الكامل والملائم (المشاط، 2009، 4)، فإن هذه الدراسة تبحث في مدى ارتباط هذه الأزمة بمستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1- هل تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (30) و (32) و (39)؟

2- ما مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي؟

3- هل يوجد أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني؟

1-3 فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تلتزم البنوك التجارية الأردنية مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و (32) و (39).

الفرضية الثانية: لا تساهم البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.

1-4 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

2- بيان مدى الاستقرار المالي للبنوك التجارية الأردنية بتطبيقها الإفصاح المحاسبي اللازم.

3- بيان أهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة وتوضيح مدى علاقتة بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.

1-5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية البنوك ودورها بشكل عام في الاقتصاد، وأهمية الإفصاح المحاسبي ومدى مساهمته في الاستقرار المالي بشكل خاص. كما أن الاستقرار المالي يساهم بشكل كبير وخصوصاً في هذه الفترة في تمكين البنوك والاقتصاد من مواجهة الأزمة المالية العالمية.

ومما سبق فقد تساعد نتائج هذه الدراسة في تحديد ملامح أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية العالمية في القطاع المصرفي، كما أن الأخذ بتوصياتها قد ينعكس بشكل إيجابي على الإدارات المالية للبنوك، مما قد يساهم في إعطائها قدرة على الاستقرار المالي مما قد ينعكس على الاقتصاد الأردني بشكل إيجابي يمكن من مواجهة تداعيات هذه الأزمة المالية العالمية.

1-6 التعريفات الإجرائية للدراسة:

1. الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي إجرائياً بأنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز. (حمد، 2005، 7)، كما عُرف الإفصاح بشكل عام بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها". (حماد، 2000، 24)

كما عُرف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". (الشاهد، 2000، 429).

وفي تعريف آخر للإفصاح المحاسبي أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية". (الزيود وآخرون، 2007: 201-202)

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

وبناءً على ما تم عرضه، يمكننا القول بأن الإفصاح المحاسبي هو أساس نجاح الأسواق المالية، وهو ما يخلق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في الأسواق المالية والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

2. الإفصاح الكافي:

الإفصاح الكافي Adequate Disclosure وهذا المستوى يضمن الوفاء بالحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة دون تفاصيل مضللة وبأقل التكاليف، وهو المستوى الأكثر ملاءمة للمعلومات التي ينتظر أن تتضمنها القوائم المالية. (خلف، 2009، 16).

3. الأزمة المالية:

تعددت تعريفات الأزمة المالية، واجتهد الكثير من الباحثين في وضع تعريفات شاملة عقب حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة في العام 2008، ومن هذه التعريفات "الانخفاض الفجائي في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية (كالآلات والأبنية)، وإما أصول مالية، (كحقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الإدخار)، أو كمشتقات مالية، كالعقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وتأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية. (Rotheli, 2010, 290).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المقدمة

2-2 الإفصاح المحاسبي

2-3 الاستقرار المالي ومبادئ الحوكمة

2-4 الدراسات السابقة

2-5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المقدمة

نظراً لحدة الأزمة المالية العالمية الراهنة ونتائجها المدمرة على الاقتصاديات الصناعية الكبرى والتي تتعرض للكساد وما يترتب عليه من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، فقد أثارت الأزمة المالية الراهنة اهتمام وحفيظة رجال الفكر والسياسة والمستثمرين والعوام على حد سواء، ومن ثم تزايدت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال، وتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى إضعاف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، ولعل من أبرزها أزمة شركتي (أنرون وورلد كوم) في الولايات المتحدة في عام 2002، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالإفصاح المحاسبي بعدّه الآلية التي تساهم في ترسيخ نظام مالي ثابت ومستقر. (بوشليح، 2008، 11)

إن تعرض بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا منذ بداية هذا القرن لأزمات مالية حادة عصفت ببعضها قبل الولوج إلى الأزمة الراهنة أثار بالقطع مسألة الشفافية والإفصاح

وما يرتبط بكل ذلك من ثقة بين المواطنين من ناحية، وتلك المؤسسات الكبرى ومن يديرها من ناحية أخرى، وموقف الدولة الحديثة من الطرفين خصوصاً عند تطبيق الإفصاح المحاسبي وتنظيم الأسواق ومراقبة تطبيق القوانين وقواعد الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب. (خلف، 2009، 7)

لقد تحولت الشفافية إلى كلمة السر للانطلاق من الأزمة إلى الحل، ففي المؤتمر الثالث عشر لمنظمة الشفافية الدولية في أثينا باليونان الذي عقد ما بين 30 أكتوبر– 2 نوفمبر 2008 والذي أطلق عليه مؤتمر مقاومة الفساد، أكد البيان الختامي على أن مواجهة الكساد والخسارة الكبيرة للاقتصاديات الناشئة والخسائر الأكبر للاقتصاديات الأقل نموًا تقتضي الاعتراف بالدور المركزي للشفافية والإفصاح المحاسبي، وأن الفقراء لا يمكنهم تحمل تكلفة وأطماع وسوء الإدارة في المؤسسات المالية في البلدان الغنية البعيدة عنها، وهكذا؛ فإن مجابهة الفساد يجب أن تظل على قائمة العمل الدولي، كما رأى المجتمعون أهمية التمسك وأسس وقواعد الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وما تفرع عنها من حلول. (المشاط، 2009، 9)

ولا شك أن تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح يزيد من القدرة على المساءلة نظرًا للدفع بالحقائق بما يطلق عليه الإفصاح النشط، وهو ما يؤدي كذلك إلى ما يسمى بـــ"حلقة المعلومات والشفافية" Information- Transparency Cycle، بمعنى أن الإفصاح يؤدي إلى الشفافية والشفافية تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات، وكل ذلك يعمق من ثقافة الشفافية Culture of Transparency (CoT) لدى مختلف أطراف العملية الاقتصادية. (المشاط، 2009، 3)

وبناءً على ما أورده مطر وآخرون، فلقد أرجع الباحثون السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الإئتمانية إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عملية الإقراض (مطر وآخرون، 2008، 17).

ولقد أثبتت الأزمة المالية عددًا من الحقائق منها؛

أ- عدم التخصص لدى تلك الشركات والمؤسسات؛ فعلى العكس مما تقوم عليه الرأسمالية من التخصص وتقسيم العمل ومحاولة توظيف السوق لخدمة الأغراض الربحية والمحاسبية لتلك المؤسسات، تحولت، بما فيها البنوك إلى أداء كافة الأعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء، ولقد أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها بما يؤدي إلى ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الشفافية والإفصاح.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن التداخل بين مختلف الأدوات والأسواق المالية أضعف من أدوات الرقابة وقلل من فاعليتها، ولم تعد مجالس الإدارات هي المسئولة عن الشفافية والإفصاح على استعداد للإفراج عن المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، ولم يعد هؤلاء على استعداد كذلك للإعلان عن أهداف مؤسساتهم ووسائل وأدوات تحقيقه، ولا عن كيفية تنظيم العلاقات مع الشركات الأخرى، وخطوط المسئولية وكيفية تطبيق القوانين أو الالتزام بها، ولا عن طبيعة العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصلحة، كما لم يعد هؤلاء -نظرًا لتضخم مؤسساتهم وتشعب أنشطتهم- على استعداد لقبول المراجعة والمحاسبة المستقلة، واستغرقوا في علاقات غير رسمية مع شركات ومؤسسات المراجعة والمحاسبة والتقييم، وهكذا افتقدوا إلى الثلاثية المهمة في تحقيق الاستقرار: (المشاط، 2009، 11)

- الشفافية.
- المساءلة.
- المسئولية.

وفي مقابل هذا الاتجاه غير المنضبط ولاحتواء الأزمات المتكررة للنظام الرأسمالي، كان لا بد للدول من التدخل في أعقاب كل أزمة لإنشاء أجهزة رقابية تحقق نوعًا من التوازن مع هذا الجموح المدمر ففي المملكة المتحدة، هناك مجلس الإبلاغ المالي Financial Reporting Council (FRC)، وكذلك منظمة الخدمات المالية Financial Services Authority (FSA)، وهي التي هذبت وأصدرت قواعد محددة للإفصاح The Listing Rules and The Disclosure and Transparency Rules (DTR)، وفي الولايات المتحدة وفي ظل الكساد الكبير، صدر قانون السندات Securities Act عام 1933 لتنظيم عمليات بيع السندات وخاصةً توفير المعلومات للمستثمر، وفي عام 1934 أنشئت هيئة سوق المال، وهي الهيئة الفيدرالية المختصة بالرقابة على سوق المال والتأكد من الالتزام بالقوانين الفيدرالية وذلك بناءً على قانون سوق المال Securities Exchange Act، لقد لجأت الدولتان إلى إنشاء تلك الهيئات نظرًا لما تعرضت لها اقتصادياتها من أزمات ونظرًا للخوف من ابتعاد الشركات والمؤسسات الكبرى عن قواعد الشفافية والإفصاح. (هواري وأمجد، 2007، 27). ومن ثم صدرت معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في العام 2001 لتحل تسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IAS، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ASB الذي كان يسمى باسم لجنة معايير المحاسبة. وتجدر الإشارة إلى أن معايير الإبلاغ المالي تستند على نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، حيث لم تشمل تعديلات المجلس هذا الإطار وإنما شمل 15 معياراً محاسبياً دولياً.

2-2 الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حداً أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف، وهناك مستويان للإفصاح هما: (بوشليح، 2008، 46)

1- المستوى المثالي للإفصاح.

2- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعد البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي. (خلف، 2009، 29)

2-2-1 مستخدمو البيانات المالية:

يتميز المستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين أي إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها دون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب، كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية).

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته. (الربيدي، 2000، 96)

2-2-2 أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة

بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات. (Jiangli, et. al, 2004, 36)

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها.

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة على التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان, وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعد أمراً حيوياً.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني. (الملحم، 2004، 11)

وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها. ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. (المشاط، 2009، 26)

2-2-3 الإفصاح في الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة:

نظراً لأهمية الإفصاح في الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة، هناك عدة نقاط يجب مراعاتها وهي: (دهمش، 2004، 23)

1. **الطرق والإجراءات المحاسبية:** وذلك لأن كل تغير مهم في المبادئ والإجراءات المحاسبية يكون له أثر كبير على القوائم المالية لذلك يجب الإفصاح عنه وتوضيح أسباب التغيير وآثاره على البيانات المالية.
2. **الالتزامات الطارئة:** يجب أن يكشف في البيانات المالية عن الالتزامات التي قد تطرأ في المستقبل مثل الالتزامات الناشئة عن الأوراق التجارية.
3. **الأحداث المهمة التي تلي تاريخ إعداد الحسابات الختامية:** يجب أن يكشف عن الأحداث التي لها أثر مهم على البيانات المالية التي حصلت أو عرفت بعد إقفال الحسابات وقبل نشرها مثل تعرض الشركة لحريق كبير مما يلحق بها خسارة جسيمة.

4. **التغيرات في التقديرات المحاسبية:** عادة ما يتم تقدير بعض الظروف وآثارها على عمليات المنشأة عند إعداد البيانات المالية مثل إجراء المخصصات والاحتياطيات وغيرها ونظرا لأن هذه الظروف تكون غير معلومة وقت التقدير ،فقد يكون التقدير خاطئاً أو غير مطابق للوقائع لذلك يجب إعادة النظر في هذه التقديرات عند معرفة الوقائع الفعلية لها وعليه فإن مثل هذه التغيرات في التقديرات يجب الإفصاح عنها في البيانت المالية المعدة عن الفترة التي تم فيها التغير إن كان له أثر كبير على هذه البيانات المالية.

2-2-4 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية: (مطر والسويطي، 2008، 337-338)

تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصوره مباشرة، ومنها من يستخدمها بصوره غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون والمقرضون .....الخ، وأن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة"، لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات المستخدمة للمعلومات تسبق تحديد غرض استخدامها. كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك

الجهة، وذلك سواء من حيث المحتوى أو شكل أو صورة العرض وذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، وبناءً على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية في وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسين: (مطر والسويطي، 2008، 337)

أ- إعداد التقرير المالي الموحد وفق نماذج متعددة بحسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير وخيار كهذا إضافة إلى صعوبة تطبيقه فإنه أيضا مكلف جدا ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد على العائد المتوقع منها.

ب-إصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستثمرين المحتملين وهذا الخيار أيضا مثل سابقه غير واقعي ومن الصعب تطبيقه لان تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطاً جداً بالتفاصيل.

إزاء هذه المشكلة من الممكن اقتراح حل واقعي عبر تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذه التقارير، ويتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محوراً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات

المحاسبية فيه، ولكن وان اتُفق على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فمن الممكن الاختلاف بشأن تحديد هوية المستخدم المستهدف. (مطر والسويطي، 2008، 338)

2-2-5 أهمية الإفصاح المحاسبي:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها: "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح" (مطر والسويطي، 2008، 34)، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

2-2-6 طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض الذي ستستخدم فيه تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواه في البيانات المالية التقليدية وهي بيان المركز المالي، بيان الدخل، بيان التدفقات النقدية، بيان التغيرات في حقوق الملكية هذا إضافة

إلى معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية لكن لتعذر الإفصاح عنها في صلب البيانات المالية تعرض في الملاحظات المرفقة في البيانات المالية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات. وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم ومن هذه الافتراضات مثلا التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول مما يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل ومن المفاهيم الأخرى التي تشكل قيداً على نطاق الإفصاح المحاسبي مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر (مطر والسويطي، 2008، 342).

إزاء ما تقدم فإن توفير الإفصاح المناسب في البيانات المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف المحاسبية التي تحكم إعداد هذه القوائم، والخطوة الأولى في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن يتمحور حوله مفهوم الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات من جهة أخرى التي تمثل قيداً على ملاءمتها، كالموضوعية والأهمية النسبية ولقد قاد ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية. (مطر والسويطي، 2008، 343)

2-2-7 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جداً بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وعموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكمله تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان إفصاحا عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية. ومن هنا يجب أن نحدد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها. (البستاني، 2005، 31)

2-3 الاستقرار المالي ومبادئ الحوكمة:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 الحاكمية بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح. وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء، فإن الحاكمية المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء. ويجب أن تزود

الحاكمية المؤسسية الجيدة الحوافز المعقولة لكل من مجلس الإدارة، والإدارة من أجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة (البنك) والمساهمين، وأن تسهل من عملية الرقابة الفعالة، وبالتالي تشجيع الشركات (البنوك) على استخدام مواردها المتاحة بشكل كفء (دهمش ,وأبو رز، 2003، 27−30).

وقد قامت هذه المنظمة بمراجعة وتعديل مبادئها الخاصة بحاكمية المؤسسات سنة2004، حيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية: (OCDE, 2004, 1-4)

1− وضع أسس نظام فعال لحاكمية المؤسسة: ينبغي على نظام حاكمية المؤسسة أن يساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع دولة القانون، ويحدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المتخصصة في مجال الرقابة، التنظيم، وتطبيق النصوص.

2− حقوق المساهمين وأهم وظائف أصحاب رأس المال: ينبغي لأي نظام حاكمية المؤسسة أن يحمي ويسهل ممارسة المساهمين لحقوقهم.

3− معاملة عادلة للمساهمين: ينبغي أن يضمن نظام حاكمية المؤسسة معاملة عادلة لكل المساهمين، بما فيهم الأقلية والأجانب. وكل المساهمين يجب أن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم.

4− دور مختلف أصحاب المصلحة في حاكمية المؤسسة: ينبغي أن يعترف نظام حاكمية المؤسسة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة، وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل، وضمان استمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية

5- الشفافية ونشر المعلومات: ينبغي عل نظام حاكمية المؤسسة أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب، عن كل المواضيع المهمة المتعلقة بالمؤسسة، لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحاكمية المؤسسة.

6- مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي على حاكمية المؤسسة أن تؤمن قيادة استراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها.

يتضح أن الاستقرار المالي هو المبادئ المتمثلة في الشفافية والإفصاح والحوكمة، وقد تصدرت هذه المبادئ في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، وعملت الاقتصادات المتقدمة والناشئة على ادخال تعديلات في النظام المصرفي والمالي، ولعبت مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين) دوراً رئيساً في مواجهة تلك الأزمات ووضعت معايير محددة لتجاوزها. أما وقد ضربت الأزمة الاقتصادات المتقدمة، فيعني أنه حصل في العالم تجاوزات على قواعد العمل المصرفـــي السليم. أما في الدول التي لم تطلها الأزمة، فيعني أنها طبقت القواعد والمعايير المصرفية الخاصة بالصناعة المصرفية في العالم بحرفيتها.

هذه المعايير ومن بينها الشفافية والإفصاح والحوكمة وما يتصل بـــ (بازل1) و (بازل2) إضافة إلى معايير السيولة المصرفية لعمل مصرفي سليم، وقواعد ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإقراض إذا أرادت السلطات الرقابية فـــي الدول حل المشكلة، ستعود إلى هذه القواعد والمعايير

الدولية التي وضعتها، وأي إعادة نظر بالنظام المالي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار هذه القواعد التي تقوم على الشفافية والإفصاح. (البستاني، 2005، 57)

ويستدل على الأزمة المالية من خلال غياب الشفافية والإفصاح من جهة الإقراض، وإذا كانت هناك أنواع من القروض يلاحظ أن المصارف في الخارج بدأت تفضل نتيجة الأزمة التعامل بالسندات الآمنة، إذ تضع السيولة الفائضة في سندات الخزينة لأنهم يعدون السندات السيادية آمنة ولا تفلس إلا بتفليس الدول. ولذلك هناك تحديد للإقراض، حيث ان القروض المباشرة هي من قواعد العمل المصرفي السليم على قاعدة أن الجهات المقترضة معروفة، ويقوم هذا الأمر على الشفافية والإفصاح، وهو ما يستدل عليه من الأزمة المالية العالمية التي عصفت بدول شرق آسيا في عام 1997. (دهمش وأبو رز، 2004، 24)

2-4 أهمية توفير الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي:

رغم عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الحوكمة، إلا أنه يمكن تعريفه بنظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء في المصرف. ويرتكز المفهوم بشكل أساس على الشفافية والإفصاح والوضوح. (حمد، 2005، 74)

وقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على وضع إطار واضح للمعايير الدولية في العمل المصرفي، ومن بينها الشفافية والإفصاح، وعلى رأس هذه المؤسسات، صندوق النقد والبنك الدوليان، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD -Organization for Economic Co operation and Development التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة لتطوير الأطر القانونية

والمؤسسية لتطبيقها، من خلال تقديم عدد من القواعد الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات والمصارف وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد، ويدعم ذلك ما أكدت عليه المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) عام 2002 من أهمية انتهاج مبادئ OECD لحوكمة الشركات، وذلك للحفاظ على سلامة أسواق المال. (Jiangli, et. al, 2004, 93)

وتعد مبادئ الشفافية والإفصاح أساسية للمصارف والشركات المالية وأمراً ملحاً وجوهرياً، لأنها من صميم العمل المصرفي، إذ إن المصارف تتعامل بأموال المودعين وهي على اطلاع تام بأعمالهم وأسرارهم، لذلك فإن تطبيق الشفافية والإفصاح عن المصارف هو جزء من نظام المصرف نفسه مما يستوجب على المصارف أن تطور أنظمة الحوكمة فيها من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي.

وتتلخص القواعد الأساسية للوصول إلى حوكمة فعالة في المصارف في الشفافية والإفصاح وتوافر المعلومات والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وعلى رأسها المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية، وهي المعايير (30) و (32) و (39)، ولعل أهمها الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للسياسة النقدية عموما ولكل من المصارف خصوصا مع ضرورة تحديد مسؤوليات الإدارة، والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفاهيم الحوكمة والشفافية والإفصاح، وضمان فاعلية دور المراقبين، إضافة إلى ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في أعمال البنك وأنشطة والإدارة.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، فلابد من تطبيقها بشكل سليم من خلال الموازنة بين دور المصرف المركزي ورقابته من جهة، وبين دور المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى، إذ يجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية هذه القواعد والضوابط. (المشاط، 2009، 72)

وتعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافـية فـي البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين فى السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك فـي ظل نقص الشفافـية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافـية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا خصوصاً للبنوك المسجلة فـي البورصة لتحقيق الانضباط فى السوق. ويكون الإفصاح فـي الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفـي التقارير الدورية والسنوية. ويكون متلائما أيضاً مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا فـي البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة فـي البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

2-4-1 تطبيق المبادئ ودور المصارف المركزية:

يؤدي تطبيق المصارف لمبادئ الحوكمة والشفافـية والإفصاح إلى نتائج إيجابية متعددة، من بينها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد. كما أن

التزام البنوك بتطبيق معايير العمل المصرفي السليم يسهم فـــي تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد، والتي من أهمها الإفصاح والشفافـــية والإدارة الرشيدة. ويؤدي تطبيق الشركات لهذه المبادئ إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر. ولعل تطبيق معايير العمل المصرفي السليم وتطبيق المبادئ لا يكتمل إلا بالأدوار التي تضطلع بها المصارف المركزية، التي تحتاج إلى الوسائل التقنية التي تتضمن المؤهلات والكفاءات والبنى التحتية والمؤسساتية لفرض احترام القواعد من قبل القطاع المصرفـــي والمالي، وتأمين الأدوات التطبيقية اللازمة لتنفـــيذ السياسات النقدية ويتطلب ذلك بشكل خاص وجود استقلالية كافـــية للمصرف المركزي.

ولا شك أن عودة المصارف المركزية إلى التدخل لدى المصارف بعد الأزمة المالية لإعادة التوازن المالي واستقرار الأسواق، يطرح أهمية دورها من جديد فـــي فرض تطبيق قواعد العمل المصرفي السليم والتزام الشفافية والإفصاح والوضوح فـــي البيانات المالية والاهم ممارسة الرقابة الفاعلة على أداء المصارف. ولا بد للمصارف المركزية من ان تكون فـــي قلب عملية التحديث المصرفي وهي على تماس مباشر مع المؤسسات المصرفية، ومن خلالها يمكن القيام بعملية المراقبة للحصول على رؤية شمولية للنظام المصرفـــي. (عقل، 2003، 39)

ولا شك فإن مسؤولية تأمين الاستمرارية لأنظمة المدفوعات ضمن إطار إدارة السيولة المصرفية تقع على عاتق المصارف المركزية. كما يتوجب عليها انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر توقع واستدراك كل مخاطر المنظومة المالية، وهي التي توفر القدرة على تأدية دور الملاذ الأخير، وهذا ما يحصل اليوم.

على أن مواجهة المخاطر وإلزام المصارف بتطبيق مبادئ العمل المصرفـــي السليم يستدعيان توسعة نطاق الصلاحيات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية بحيث تشمل المصارف الاستثمارية، وشركات الوساطة المالية غير المصرفية، وإصلاح أُطُر وإجراءات وممارسات تطبيق إدارة المخاطر لتصحيح مواضع الخلل التي كشفت عنها الأزمة المالية، ومراجعة دور وصيغة التنظيمات الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني. كما ينبغي توفـــير مزيد من الإفصاح والشفافـــية بشأن نظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين، ويجب أن تقوم الشركات بإخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم.

وفي هذا الخصوص، وانسامجاً مع تطوير دور المصارف المركزية، يتعين على مؤسسات التمويل مواصلة تحسين حوكمة الشركات لديها من خلال التركيز تحديداً على حقوق الإفصاح لأصحاب الحسابات الاستثمارية، كما أعلنت عن ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن أيضاً لاستثمارات صناديق الثروات السيادية البعيدة المدى أن تسهم فـــي الاستقرار المالي. (دهمش وأبو رز، 2004، 18)

2-4-2 الشفافية واستقرار النظام المالي والمصرفي:

لا شك أن انعكاسات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها بدأت تؤثر سلباً فـــي القطاعات المالية والمصرفية فـــي دول العالم، ما يطرح أهمية العلاقة المتبادلة بين الحوكمة والشفافية والإفصاح واستقرار النظام المالي وسلامته. ولعل الخطر المحدق بتصرفات المؤسسات المالية والمصرفية فـــي الأسواق الناشئة يكمن في عدم تحقق الشفافية وعدم توافر المعلومات للمتعاملين بالإفصاح عنها، في حين أن عدداً من الهيئات المسؤولة وسلطات الإشراف النقدية كانت عاجزة عن

فرض القوانين وتطبيقها، إلى حين اندلاع الأزمة المالية العالمية، ما استدعى تدخل المصارف المركزية بشكل مباشر.

وبدا واضحاً أن المؤسسات المالية والمصرفية التي تعرضت لأزمات كبرى تفتقد الشفافية والوضوح، حتى لو كانت تمتلك كفاءات وكوادر، فعدم وعي عمق الاشكاليات المالية في المصارف التي تروج للمنتجات المالية عن طريق الهندسة المالية وخصوصاً المشتقات المالية والأدوات المركبة كان من الأسباب الرئيسة وراء الأزمة المالية، ما يؤكد أن الشفافية والإفصاح اللتين تعدان عصب عالم المال والأصول المعرفية التي ترسخ الهندسات المالية، تسمح بمعرفة ماهية المشتقات المالية وخطورتها، فالشفافية والإفصاح والوضوح لدى المؤسسات المالية تمنع الجشع والتلاعب والمضاربة وتجنب الكوارث المالية والاقتصادية. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002، 46)

2-4-3 الشفافية والأعراف:

تعد الشفافية مسألة شديدة الحساسية من وجهة نظر البنوك التي تتمسك بموقف التكتم، طالما أنها لا تواجه إلزاما قانونيا. لكن ضغط العنصر الخارجي يزيد أهمية الشفافية المصرفية باعتبار أن البنوك من أكثر المؤسسات الاقتصادية انفتاحا على العالم الخارجي في تعاملاتها اليومية، ما يستدعي تحقيق نوع من التوافق مع القواعد والأعراف المصرفية الدولية. فالبنوك المحلية تخضع للتقييم الدوري من البنوك الأجنبية التي تتعامل أو التي تريد التعامل معها، وعلى هذا كانت مقررات (بازل) في شأن معدلات كفاية رأس المال في تطور البنوك. كما تقوم غرفة التجارة الدولية بوضع القواعد الخاصة بالمدفوعات الدولية سواء تعلقت بسداد قيمة الواردات

المنظورة وغير المنظورة أو العمليات التي تتطلب تحويلا للأموال من دول إلى أخرى، إضافة إلى ذلك هناك القواعد الخاصة بغسيل الأموال التي أصبح الخضوع لها وتطبيقها شرطا لتعامل البنوك بعضها مع بعض. (عقل، 2003، 89)

أما الفئات التي تهتم بالشفافية فتبدأ من مساهمي البنوك، ومجالس الإدارة، والمتعاملين الذين يطالبون بتوفير شفافية لهم فـــي شروط التعامل سواء تعلقت بأسعار الفائدة وطريقة احتسابها أو بالمصاريف الإدارية المرتبطة بالتعاملات المختلفة أو كيفية احتسابها. وهناك شفافــية تتعلق بمستوى أداء البنك ونمط توظيفاته ومعدلات سيولته للتأكد من سلامة مركزه المالي وادارته لأموال المودعين، إضافة إلى الأجهزة الرقابية للمصارف المركزية، والبنوك الاجنبية، ومنظمات التمويل الدولية.

ولا شك أن الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي يفرضان نفسيهما على هذه المرحلة من الأزمة، ومن خلالهما الالتزام بمعايير العمل المصرفي السليم وقواعده، فالاستقرار المالي غدا واحداً من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي في ضوء توسع الاقتصادات وتشابكها، لكن الأزمة المالية والمصرفية الأمريكية ارتدت على مناطق عدة من العالم، مما يؤكد أن تنامي أهمية الاستقرار المالي لم يقابله اهتمام حقيقي بمفاهيم الحوكمة والشفافية والإفصاح، ولم تحترم قواعد الصناعة المصرفية السليمة.

2-4-4 تطبيق قواعد العمل المصرفي السليم لتجاوز الأزمة المالية:

طرحت الأزمة المالية العالمية وانهيارات مصارف الاستثمار التي رافقتها، إعادة النظر، ليس فـــي النظام المالي فحسب، إنما فـــي عمل البنوك نفسها، حتى أن بعضهم رفع شعار العودة

إلى العمل المصرفـــي التقليدي والالتزام بالإقراض المباشر مع الاحتفاظ بالسيولة. لكن الموضوع الأهم الذي عاد إلى الواجهة أيضاً، يتمثل فـــي قدرة المصارف على ممارسة الشفافــية والإفصاح، أو ما يعرف بالحوكمة، ومن خلالها الالتزام بمعايير العمل المصرفي وقواعده السليمة تجنباً للمخاطر، وهي لا تقتصر على معايير بازل1 وبازل2. (زيود وآخرون، 2006، 201)

ولعل نظرة سريعة على واقع البنوك فـــي معظم أنحاء العالم، بعد الأزمة المالية يلاحظ انها تفقد الكثير من الأموال وتعاني نقص السيولة. وكذلك الأمر بالنسبة لصناديق الاستثمار، حيث تلجأ هذه الأخيرة لتجنب مشاكل انعدام السيولة إلى بيع أصول تملكها فـــي البورصة ما يؤدي إلى هبوط قيمتها، إذ كانت قد اشترتها من البنوك التي تحاول الحصول على الأموال بواسطة الاقتراض من بنوك أخرى، وهو أمر يومي فـــي الأسواق ويعرف بالسوق بين البنوك.

والواقع أنه بسبب غياب الشفافية والإفصاح وما يترتب على الأزمة المالية، فإن كلّ بنك يجهل حقيقة المشكلة المالية وعمقها لدى البنك الآخر، فيرفض بالتالي إقراضه ما يعني تزايد عدد البنوك التي تعاني مشاكل سيولة حتى لو كان وضعها جيدا وغير مشمولة بالأزمة، ويؤدي نقص السيولة وتراجع الإقراض إلى تراجع فـــي النشاط المالي، ما جعل المصارف المركزية والحكومات تتدخل لإقراض البنوك أموالا بهدف الحفاظ على توازنها على المدى المتوسّط. (الشاهد، 2000، 429).

2-5 الدراسات السابقة:

2-5-1 الدراسات العربية:

1- دراسة الدسوقي (2004) بعنوان: مدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير والقوائم المالية المحاسبية التي تعد أحد مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذلك فإن نجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي يوفرها هذا المصدر، لذلك من الأهمية أن تظل القوائم المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة ميدانياً على الشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية وتمثلت عينة الدراسة في (50) شركة. ومن ناحية أخرى, فإن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على تقديمه لمعلومات ملائمة يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته، وتوصلت الدراسة إلى أن الحد الأدنى من الإفصاح يتمثل في معلومات قانون 95 لسنة 1992 والإفصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية. بالإضافة إلى بنود معلومات اقترحها الباحث, مع تفصيل لبعض البنود عند الحاجة إلى ذلك، كما أوضحت الدراسة ضرورة الالتزام بنشر التقارير المالية الربع سنوية وذلك حدّاً أدنى لمراعاة عنصر الوقت للمعلومة لتساهم في ترشيد القرار.

2- دراسة الملحم (2004) بعنوان: معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية، وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على الشركات المساهمة العامة السعودية من خلال استبانة تم إعدادها لهذا الغرض وطبقت على عينة مكونة من (35) شركة، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين، وهذه الأسباب ناتجة عن ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير. وللتغلب على هذه الأسباب فقد أوصت الدراسة على قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها.

3- دراسة العريان (2004) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية في اتخاذ قراراتهم، إذ قام الباحث بإعداد استبانة تم توزيعها على عينة تتكون من (13) بنكاً تجارياً أردنياً، وأوضحت نتائج الدراسة أن المحك الأساسي في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية هو الأداء المالي للعميل، والمتمثل في قوة المركز المالي للعميل وقدرته على سداد الالتزامات ودرجة سيولته وقدرته على تحقيق الأرباح، كما أكدت نتائج الدراسة من جهة أخرى على أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ليس له تأثير على

قرارات منح القروض وإن كان له أثر فيكون محدوداً في القدرة على الاقتراض، إذ إن الأداء المالي يظل هو الأساس في المقام الأول في اتخاذ قرار الاقراض كما أوضح الباحث.

4- دراسة البستاني (2005) بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز.

هدفت الدراسة إلى قياس الإفصاح المحاسبي في الشركة موضوع الدراسة، وقام الباحث باقتراح مجموعة من النماذج في الشركة عينة البحث وتحليل العلاقة بين كلف النوعية وبيان تأثيرها على كلف الإنتاج النهائي، حيث قام الباحث بإعداد أداة للدراسة تخدم هذا الغرض وقام بتوزيعها على العاملين في الشركة العامة لتعبئة الغاز في المستويات الإدارية العليا والوسطى بواقع (30) إدارياً. وخلصت نتائج الدراسة إلى عدم ظهور عناصر كلف النوعية في السجلات المالية للشركة بشكل منفصل، وليست جميعها مدرجة في الدليل المحاسبي، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الشركة لا تضمن في قوائمها المالية أية معلومات عن كلف النوعية كما لا يتضمنها التقرير السنوي للإدارة أيضا، وهو ما عدته الباحثة ضعفاً في الإفصاح لدى الشركة موضوع الدراسة.

5- دراسة عثامنة (2005) بعنوان: الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال في الأردن من حيث ملاءمة بنود القوائم المالية لقرارات الإقراض من البنوك وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، وقام الباحث بإعداد أداة للدراسة تكونت من (45) بنداً شملت فقرات القوائم المالية، وتم توزيع الأداة على العاملين في (10) مصارف تجارية عاملة في السوق

الأردني، وأوضحت نتائج الدراسة أن بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي مهمة جداً في قرارات الاقراض المصرفي، في حين كانت بنود قائمة الدخل تتراوح بين مهمة ومهمة جداً، كذلك الأمر فيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية، كما أكدت نتائج الدراسة وجود اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

6- دراسة زيود وأخرون (2006) بعنوان: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30): "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري".

هدفت الدراسة إلى توضيح الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، وقام الباحثون بإعداد استبانة لهذا الغرض تضمنت بنود معيار المحاسبة الدولي رقم (30)، وتم تطبيق الدراسة على المصرف التجاري السوري كأحد البنوك التجارية، وأوضحت نتائج الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

7- دراسة زيود وآخرون (2007) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية، وتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة، وقام الباحثون بتصميم استبانة

تتضمن بنود الإفصاح في القوائم المالية وتم توزيعها على المستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية بواقع (100) شخص من العاملين في سوق الأوراق المالية.وأوضحت النتائج أنه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات، وكلما اشتملت التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات وملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً، ومن أهم نتائج الدراسة أيضا أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين.

2-5-2 الدراسات الأجنبية:

8- **دراسة Aranoff (2003) بعنوان: Improving Disclosure and Transparency in Nonprofit Accounting**

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في المنظمات غير الربحية، وقام الباحث بإعداد استبانة تقيس مستوى الإفصاح عن البيانات المالية في المنظمات غير الربحية، وتم توزيعها على (50) موظفاً وموظفة في المستويات الإدارية العليا والوسطى في المنظمات غير الربحية، حيث أوضح الباحث أن المنظمات غير الربحية تنطبق عليها نفس الشروط والقواعد التي تنطبق على الشركات التجارية الربحية. وأكد الباحث بأن الإفصاح الكامل يساهم على إرساء قواعد الشفافية في العمل. وأوضحت النتائج أن على المنظمات غير الربحية العمل على نشر قوائمها المالية وتبني الإفصاح المحاسبي والذي من شأنه أن يزيد من الاستقرار المالي لهذه المنظمات، كما أكدت النتائج أن المنظمات غير الربحية التي تعمل على نشر بياناتها المالية بشكل كامل ومنتظم تتمتع باستقرار مالي أفضل من نظيراتها من المنظمات التي لا تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولية.

9- دراسة .Jiangli, et al (2004) بعنوان: Relationship Lending, Accounting Disclosure and Credit Availability during Crisis

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية والفترات التي يشهدها العالم من عدم استقرار مالي، وتم تطبيق الدراسة على الأسواق المالية الأسيوية التي شهدت هزة مالية عنيفة قبل عدة سنوات، إذ قام الباحثون بعمل دراسة مالية على أسواق المال الآسيوية على مدار خمس سنوات في الفترة من 1999 وحتى 2003، وتم تطبيق الدراسة على 15 شركة مساهمة عامة موزعة على 5 بلدان في شرق آسيا. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن القروض غيرالمضمونة هي التي أدت إلى انعدام الشفافية وانخفاض مؤشر الثقة مما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي الذي أدى إلى انهيار سوق رأس المالي الآسيوي، وذلك من خلال القروض غير المضمونة التي كانت العامل الرئيسي الذي أدى إلى تلك الأزمة المالية.

10- دراسة Ghazali and Weetman (2006) بعنوان: Perpetuating traditional influences: Voluntary disclosure in Malaysia following the economic crisis

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع الأزمة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في ماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورة أثناء وبعد الأزمة المالية في عام 1997، وقد تم إعداد أداة للدراسة وتطبيقها على (45) شركة في الدول الثلاث، وأوضحت نتائج الدراسة التي قام بها الباحثان وجود ارتباط وثيق بين هيكل الملكية ومدى الإفصاح في البيانات المالية السنوية لهذه الشركات، كما أكدت نتائج الدراسة أهمية زيادة الوعي لدى المختصين في الإفصاح المحاسبي عن أهمية ودور الإفصاح في الاستقرار المالي للمنشآت، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التنافسية الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات، ومن جهة أخرى أكدت نتائج الدراسة أن دور الدولة في الحوكمة قد يزيد

من ضبط الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة ويقلل من تداعيات الأزمات التي قد تطرأ.

11- دراسة Pingyang (2007) بعنوان: Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency

هدفت هذه الدراسة إلى ايضاح التبعات المترتبة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وأثر ذلك على فاعلية أداء هذه الشركات، وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة وفقاً لمعيار Keynes على 65 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مدينة شيكاغو الأمريكية، حيث أوضح الباحث أن القوائم المالية تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت أسعار الأسهم في البورصة والتقليل والحد من مخاطر الانهيارات المالية المفاجئة للشركات، وتجنيب هذه الشركات مخاطر الإفلاس. وفي نتائج دراسته أكد الباحث ضرورة تبني الإفصاح المحاسبي على مستوى مجموع الشركات المدرجة في البورصة على أن تتم متابعة هذا الإفصاح ودقته من قبل هيئة تابعة لهيئة الأوراق المالية وتقوم بالتدقيق الدوري على هذه الشركات.

12- دراسة Dahawy (2007) بعنوان: Accounting Disclosure in Companies listed on the Egyptian Stock Exchange

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق الشركات المصرية المدرجة في البورصة للإفصاح المحاسبي، إذ قام الباحث باتباع المنهج التحليلي من خلال إعداد أداة للدراسة تقيس مدى تطبيق هذه الشركات لمعايير الإفصاح المالي المصرية والمستقاة في الأساس من المعايير الأمريكية للافصاح المالي عن البيانات، وتم توزيع الاستبانة على 100 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وجاءت نتائج الدراسة لتوضح أن 61% من الشركات المدرجة في البورصة فقط

تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للإفصاح والمستقاة من المعايير الأمريكية، وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك إلى العوامل الثقافية في المقام الأول.

13- دراسة Rotheli (2010) بعنوان: Causes of the financial crisis: Risk misperception, policy mistakes, and banks' bounded rationality

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة المحددات المهمة التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية، وركز الباحث على العقلانية في دورة الائتمان في البنوك، وذلك من خلال أداة قام بإعدادها الباحث وتوزيعها على (15) بنكاً من البنوك العاملة في ألمانيا، وأوضحت نتائج الدراسة أن دورة الائتمان في البنوك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة المالية وتداعياتها في القطاع المصرفي الألماني، كما أكدت نتائج الدراسة أن أوجه القصور في أداء البنوك الألمانية قد تمثل في جانب السياسة النقدية للبنوك، والتنظيم المصرفي الذي تتبعه هذه البنوك، كما أوضحت نتائج الدراسة ضرورة أن تقوم البنوك الألمانية بإجراء تعديلات على سياساتها النقدية كي تتجنب الأزمات المالية التي قد تطرأ في المستقبل وذلك عبر تفعيل دور إدارة المخاطر في هذه البنوك.

2-5 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

كما أوضحت الدراسات السابقة أن المشكلة الحقيقية وراء عدم الاستقرار المالي تكمن في انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي من قبل الشركات وانعدام الشفافية في بعض الأحيان، لذلك جاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها، في الوقوف على حقيقة العلاقة بين مستويات الإفصاح المحاسبي والأزمات المالية عموماً، وما واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثره على الاستقرار المالي فيها، وانعكاساته محلياً ودولياً، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة، كما أن هذه الدراسة جاءت بعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي غيرت البيئة والظروف.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة وكذلك وصفاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً لأداة الدراسة، والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات. وفيما يلي تفصيل بذلك:

3-2 منهجية الدراسة:

لقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

لقد تم انتقاء عينة قصدية من مجتمع الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية وفروعها، وتم اختيار العينة القصدية لملاءمتها لأغراض الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على 172 فرداً من أفراد الإدارات المالية، وتم استرجاع 150 استبانة كما هو موضح بالجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب البنوك

البـــــــــنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة
البنك العربي	48	41
البنك الأردني الكويتي	20	19
بنك الأردن	22	18
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	50	46
بنك القاهرة عمان	32	26
المجمـــــــــوع	**172**	**150**

3-4 مصادر جمع البيانات:

قام الباحث بالاستناد إلى مصدرين لجمع البيانات كما يلي:

- **أولاً: البيانات الأولية:** استند الباحث في جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس (استبانة) والتي صممت لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة عن أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.
- **ثانياً: البيانات الثانوية:** تم الاستناد لغايات جمع هذه البيانات بشكل أساسي على جميع ما تم الوصول إليه فيما يتعلق بموضوع الدراسة، من الكتب والدوريات والمجلات ومحركات البحث عبر شبكة الانترنت.

3-5 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة الدراسة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني. وقد تكونت هذه الاستبانة من جزأين وهما:

الجزء الأول:

يختص بالبيانات والمعلومات الشخصية (الديموغرافية) التي تتعلق بأفراد العينة، إذ تضمنت هذه المعلومات (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)

الجزء الثاني:

وقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (35) فقرة، حيث تتعلق الفقرات من (1-12) بالفرضية الأولى، والفقرات من (13-25) بالفرضية الثانية، والفقرات من (26-35) بالفرضية الثالثة.

3-6 صدق وثبات الأداة:

3-6-1 صدق الأداة:

لقد قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وارشاداته، وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المختصين (ملحق رقم 2) والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالاتهم، وقد تم أخذ ملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبانة بناءً على تلك الملاحظات إلى أن وصلت إلى صياغتها النهائية.

3-6-2 ثبات الأداة:

قام الباحث بالتحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كورنباخ (ألفا) للاتساق الداخلي، من خلال تطبيق الأداة على (150) موظفاً وموظفة في أقسام الإدارة المالية، ثم التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة باستخدام معادلة كورنباخ (ألفا)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات للأداة الخاصة بقياس أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني (0,86)، والجدول التالي(رقم2) يوضح قيم ألفا لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (2)

قيم الفا لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيم Cronbach Alpha
إلتزام البنوك الأردنية بتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي	**85.1**
مساهمة البنوك التجارية الأردنية بالإستقرار المالي في القطاع المصرفي.	**91.0**
علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني	**92.1**
قيمة معامل الثبات	**0.86**

3-7 أساليب تحليل البيانات:

تم استخدام الأسلوب الوصفي الاحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) حيث تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية.
- الانحرافات المعيارية.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 اختبار مقياس الاستبانة

4-4 عرض النتائج

4-5 اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة وتحليلها طبقاً للمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبانة، إذ قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة.

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة:

تم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها من حيث المؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة.

4-2-1 المؤهل العلمي:

جدول رقم (3)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الخيار	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم		
	بكالوريوس	133	%88.7
	ماجستير	17	%11.3
	دكتوراة		
	اخرى		
	المجموع	150	%100

يشير الجدول رقم (3) إلى أن عينة الدراسة توزعت على فئتين من حيث المؤهل العلمي وقد احتل حملة درجة البكالوريوس المرتبة الأولى إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (133) موظفا وموظفة أي بنسبة 88.7% من إجمالي عينة الدراسة واحتل حملة الماجستير المرتبة الثانية إذ بلغ عدد الأفراد الذي يحملون شهادة الماجستير (17) موظفا وموظفة أي بنسبة 11.3% وبذلك يتبين أن جميع عينة الدراسة من حملة المؤهلات العلمية الجامعية وغالبيتهم من حملة الشهادة الجامعية الاولى، وهذا يشير إلى أن البنوك الاردنية تستقطب أعدادا كبيرة من الخريجين وتركز في اختيارها للعاملين على حملة المؤهلات الجامعية، مما يزيد من موثوقية الإجابات.

4-2-2 التخصص:

جدول رقم (4)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

المتغير	الخيار	التكرار	النسبة %
التخصص	محاسبة	127	%84.7
	مالية	23	%15.3
	المجموع	150	%100

يتضح من البيانات الواردة في في الجدول (4) إلى أن عدد أفراد عينة الدراسة انقسموا من حيث التخصص إلى فئتين الاولى مختصة بالمحاسبة والثانية بالعلوم المالية والمصرفية، فقد بلغ عدد المتخصصين في المحاسبة (127) فردا أي بنسبة 84.7% بينما بلغ عدد المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية (30) فردا أي بنسبة 19.3%. وهذه النتيجة تبين أن عينة الدراسة لها علاقة قوية بموضوع الدراسة مما يضفي على النتائج والبيانات المجمعة من عينة الدراسة نوعا من المصداقية.

3-2-4 سنوات الخبرة:

جدول رقم (5)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الخيار	التكرار	النسبة %
سنوات الخبرة في البنك	اقل من 5	25	%16,7
	5 – 10	62	%41,3
	11- 15	43	%28,7
	أكثر من 15	20	%13,3
	المجموع	150	%100

يشير الجدول أعلاه إلى أن خبرات أفراد عينة الدراسة في البنوك التجارية توزعت على أربع فئات، إذ بلغ عدد أفراد العينة الذين تقل خبراتهم عن (5) سنوات (25) فردا وبنسبة 16,7% بينما بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح خبراتهم ما بين (5 – 10 سنوات)، (62) فردا أي بنسبة 41.3% وبلغ عدد الذين تتراوح خبراتهم ما بين (11- 15) سنة (43) فردا أي بنسبة 28,7% وأخيرا بلغ عدد الذين تتراوح خبراتهم ما بين (15 سنة فاكثر) (20) فردا أي بنسبة 13.3% وهم الأغلبية وهذا يشير إلى أن غالبية العينة من ذوي الخبرات الطويلة في القطاع المصرفي الأمر الذي ينعكس إيجابا على نتائج الدراسة.

3-4 مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) المكون من خمس درجات لتحديد أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6)

مقياس لتحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى الأثر
1	متدنية جداً
2	متدنية
3	متوسطة
4	عالية
5	عالية جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح في الجدول (7):

جدول رقم (7)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
5 – 4.5	عالية جداً
3.75 – أقل من 4.5	عالية
3 – أقل من 3.75	متوسطة
2 – أقل من 3	متدنية
أقل من 2	متدنية جداً

* المقياس من إعداد الباحث

4-4 عرض النتائج:

للتعرف على أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأرني، تم توجيه أسئلة تتعلق بالدراسة، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمس بدائل تدرجت من عالية جداً إلى متدنية جداً.

4-4-1 عرض النتائج (الفرضية الأولى):

"مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"

يظهر الجدول رقم (8) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، إذ احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، ووضع أمامها ترتيب استناداً على أهميتها النسبية استناداً للمتوسطات.

جدول رقم (8)

قياس مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.	3.43	0.787	11	متوسطة
2	عن طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء كما هو منصوص	3.77	0.958	7	عالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	عليه في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.				
3	التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.	3.46	1.162	10	متوسطة
4	المعالجات المحاسبية الخاصة بالعملات الأجنبية.	3.6	0.803	9	متوسطة
5	طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحيازة العقارات والموجودات الأخرى.	4.10	1.193	5	عالية
6	البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر.	4.09	1.137	6	عالية
7	عن حصة البنك من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة	4.55	0.619	1	عالية جداً

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
8	تقديم جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الآخرين	4.31	0.977	2	عالية
9	إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة ورقابة المخاطر في البنك.	3.43	1.696	12	متوسطة
10	تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار عند الإفصاح عن السياسات المالية المستخدمة في إعداد البينات المالية	4.21	1.131	4	عالية
11	الإفصاح عن كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسة في بيان الدخل.	4.24	1.079	3	عالية
12	عن ايرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بشكل مستقل لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم مكونات صافي الفوائد ومسببات	3.66	1.588	8	متوسطة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	التغير فيها.				
	المتوسط العام.	3.910	0.696		عالية

يشير الجدول رقم (8) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور التزام البنوك بتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. تراوحت بين (3.43 –4.55) وبانحرافات معياريّة (.0.619 و 1.696). وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس التزام البنوك مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وبدرجات تراوحت ما بين المتوسطة والعالية جداً إذ إن جميع هذه المتوسطات أعلى من المتوسط الافتراضي (3) *.

كما يشير الجدول رقم (8) إلى أن الفقرة رقم (7) التي تنص على: " الالتزام بالإفصاح عن حصة البنك من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة". احتلت المرتبة الأولى وكانت الأكثر أهمية بين بقية العبارات إذ بلغت أهميتها النسبية* 91% كما يشير إلى أن الفقرة (8) التي تنص على: "تقديم جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الآخرين" احتلت المرتبة الثانية إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.31) وبأهمية نسبية 86.2% وجاءت الفقرة رقم (11) التي تنص على: "الإفصاح عن كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسة في بيان الدخل." في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.24) بأهمية نسبية تبلغ (80.4%). وتدرجت بقية الفقرات، وكانت الفقرة رقم

---

* 1+2+3+4+5 / 5= 3

* تحسب الاهمية النسبية من خلال تقسيم المتوسط الحسابي على خمسة

(9) التي تنص على :" إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة ورقابة المخاطر في البنك" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.43) وبأهمية نسبية قدرها 68.6%.

كما تؤكد بيانات الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على قيام البنوك التجارية بالالتزام بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية إذ بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس هذا البعد (3.91) ، وهذا يشير إلى ان البنوك التجارية الأردنية تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ويتضح من بيانات الجدول السابق أيضاً أن هناك عدم اتساق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول البنود التي انحرافاتها المعيارية مرتفعة.

4-4-2 عرض النتائج (الفرضية الثانية):

"مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي".

يظهر الجدول رقم (9) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، إذ احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، ووضع أمامها ترتيب استناداً إلى أهميتها النسبية استناداً للمتوسطات.

جدول رقم (9)

قياس مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالإستقرار المالي في القطاع المصرفي.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
13	الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.	4.41	0.845	2	عالية
14	الأنظمة والقوانين (الحوكمة) في البنك	3.50	1.420	9	متوسطة
15	تضمين البيانات المالية المنشورة بأرقام مقارنة لعدة سنوات	4.45	0.720	1	عالية
16	الإيضاح عن الأصول والالتزامات المشروطة في القوائم المالية للبنك	3.74	1.089	7	متوسطة
17	تعميق المراقبة الخاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح مثل المقترضين وعلاقتهم بكبار المساهمين أو الإدارة العليا في	3.83	1.157	6	عالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	البنك.				
18	توضيح اختلاف طبيعة عمل البنوك عن طبيعة عمل الشركات المساهمة الأخرى	3.74	1.089	8	متوسطة
19	بالإفصاح عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح.	4.27	0.932	3	عالية
20	تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات المناسبة لهم من خلال قنوات إتصال نشطة في البنوك	3.11	1.004	13	متوسطة
21	إخضاع المديرين التنفيذيين في البنوك للمساءلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لزيادة مستوى الشفافية	3.45	1.277	10	متوسطة
22	وضع سياسة لإدارة المخاطر	3.25	1.389	12	متوسطة
23	نشر الأحداث اللاحقة للميزانية في قوائم البنك السنوية	3.39	0.925	11	متوسطة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
24	نشر بيانات مالية مرحلية تخضع للمراجعة من قبل مدقق خارجي	3.97	1.372	4	عالية
25	تبليغ الجهات الرقابية في حال تعرض البنك لأوضاع مالية أو إدارية سيئة	3.88	1.31	5	عالية
	المتوسط العام	3.76	0.645		عالية

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لمحور مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي تراوحت بين (3.11 –4.45) وبانحرافات معياريّة (0.720. و 1.004). وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي.. وبدرجات تراوحت ما بين المتوسطة والعالية، إذ إن جميع هذه المتوسطات أعلى من المتوسط الافتراضي (3).

كما يشير الجدول رقم (9) إلى أن الفقرة رقم (15) التي تنص على: "تضمين البيانات المالية المنشورة بأرقام مقارنة لعدة سنوات " .احتلت المرتبة الأولى وكانت الأكثر أهمية بين بقية

العبارات إذ بلغت أهميتها النسبية 89% كما يشير إلى أن الفقرة رقم (13) التي تنص على :"الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية " احتلت المرتبة الثانية إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.41) وبأهمية نسبية 88.2% وجاءت الفقرة (19) التي تنص على: " بالإفصاح عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح." في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.27) بأهمية نسبية تبلغ (85.2%). وتدرجت بقية الفقرات من حيث أهميتها وكانت الفقرة (20) التي تنص على:" تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات المناسبة لهم من خلال قنوات إتصال نشطة في البنوك" في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي (3.11) وبأهمية نسبية قدرها 62.2%.

كما تؤكد بينات الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي إذ بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس هذا البعد (3.76)، وهذا يشير إلى مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة.

ويظهر وجود عدم اتساق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول البنود ذات الانحرافات المعيارية المرتفعة.

3-4-4 عرض النتائج (الفرضية الثالثة):

"مدى أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني".

يظهر الجدول رقم (10) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، إذ احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، ووضع أمامها ترتيب استناداً على أهميتها النسبية استناداً للمتوسطات.

جدول رقم (10)

قياس أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
26	إضفاء الشفافية على البيانات المالية المنشورة.	4.33	1.001	1	عالية
27	إلزام البنوك بالخضوع للوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية.	4.100	1.213	4	عالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
28	إعداد قائمة دخل تقييم أداء البنك بشكل أكثر مصداقية وتساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.	3.21	1.736	10	متوسطة
29	الإفصاح عن استحقاق الخصوم المطلوبة في توفير معلومات كافية لتقييم إمكانية توفير السيولة في القطاع المصرفي الأردني.	3.99	1.323	6	عالية
30	بيان حجم مخاطر الائتمان المصرفي بالنسبة للائتمان القائم بالبنك والإفصاح عنه.	4.03	1.285	5	عالية
31	تعزيز الفهم والإدراك الجيدين للمعلومات المالية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي.	3.45	1.669	8	متوسطة
32	الإفصاح عن القروض المصرفية المبنية على معلومات مالية غير	4.20	1.129	3	عالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	منقوصة				
33	تفادي البيانات المالية الخاطئة أو المنقوصة بشتى الطرق والوسائل	3.29	1.47	9	متوسطة
34	الإفصاح عن رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء في القوائك المالية للبنك.	4.24	1.047	2	عالية
35	تطبيق معايير المحاسبة الدولية رقم (30) و (32) و (39)	3.53	1.208	7	متوسطة
	المتوسط العام	**3.84**	**1.023**		**عالية**

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لمحور علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني تراوحت بين (3.21 –4.33) وبانحرافات معياريّة (1.736.و 1.001). وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مدى علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة بالحد

من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني. وبدرجات تراوحت ما بين المتوسطة والعالية إذ إن جميع هذه المتوسطات أعلى من المتوسط الافتراضي (3).

كما يشير الجدول رقم (10) إلى أن الفقرة رقم (26) التي تنص على: "إضفاء الشفافية على البيانات المالية المنشورة " .احتلت المرتبة الأولى وكانت الأكثر أهمية بين بقية العبارات إذ بلغت أهميتها النسبية 86.6% كما يشير إلى أن الفقرة رقم (34) التي تنص على :"الإفصاح عن رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء في القوائم المالية للبنك" احتلت المرتبة الثانية إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.24) وبأهمية نسبية 84.8% وجاءت الفقرة رقم (32) التي تنص على: "الإفصاح عن القروض المصرفية المبنية على معلومات مالية غير منقوصة." في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.20) بأهمية نسبية تبلغ (84%). وتدرجت بقية الفقرات من حيث أهميتها وكانت الفقرة رقم (28) التي تنص على :" إعداد قائمة دخل تقييم أداء البنك بشكل أكثر مصداقية وتساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة " في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي (3.21) وبأهمية نسبية قدرها 64.2%.

كما تؤكد بيانات الجدول السابق إلى موافقة عينة الدراسة على مدى علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني إذ بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس هذا البعد (3.84)، وهذا يشير إلى مدى علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.

4-5 اختبار الفرضيات:

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T-Test وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

4-5-1 اختبار الفرضية الأولى

"**لا تلتزم البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**".

جدول رقم (11)

اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
رفض	16.017	1.096	0.000	3.91

لقد تم استخدام اختبار T-Test وتشير النتائج في الجدول رقم (11) إلى أن قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمة (T الجدولية) تحت مستوى الدلالة (0.05) وبما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمة (T الجدولية)، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، **أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.**

4-5-2 اختبار الفرضية الثانية:

"لا تساهم البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي".

جدول رقم (12)

اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
رفض	11.813	1.096	0.000	3.76

تشير النتائج في الجدول رقم (12) إلى أن قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمة (T الجدولية) تحت مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، **أن البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي.**

3-5-4 اختبار الفرضية الثالثة

"لا يوجد أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني".

جدول رقم (13)

اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
رفض	10.012	1.096	0.000	3.84

لقد تم استخدام اختبار T-Test وتشير النتائج في الجدول رقم (13) إلى أن قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمة (T الجدولية) تحت مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، **أنه يوجد أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.**

4-5-4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

في نهاية هذا الفصل فإنه يمكن تلخيص نتائج تحليل فرضيات الدراسة بالجدول التالي:

جدول رقم (14)

ملخص نتائج فرضيات الدراسة

ت	الفرضية	النتيجة النهائية
1	لا تلتزم البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية	رفض
2	لا تساهم البنوك التجارية الأردنية التي تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي	رفض
3	لا يوجد أثر لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني	رفض

يشير الجدول رقم (14) وبناءً على التحليل الاحصائي بأنه تم رفض جميع الفرضيات العدمية وقبول للفرضيات البديلة، أي أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأنها ونظراً لذلك الالتزام تساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وأن مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة ومناقشة فرضياتها، فإنه يمكن تلخيص نتائجها كما يلي:

1. أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلاً علمياً جيداً حيث أن 89% من حملة شهادة البكالوريوس، وأن 11% من حملة شهادة الماجستير، وأن 85% من اجمالي العينة متخصصين بالمحاسبة، و 15% متخصصين بالمالية، وهذا يعطي دلالة تشير إلى أن البنوك الأردنية تمتلك طاقماً مالياً مؤهلاً تأهيلاً جيداً. كما أن 45% من عينة الدراسة يمتلكون سنوات خبرة في البنوك تراوحت بين خمس وعشر سنوات، مما يشير مرة أخرى إلى أن البنوك تمتلك طاقماً مالياً على مستوى عالٍ من الخبرة. وأن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة لها دلالة على قوة التشريعات الخاصة بالشركات المدرجة بشكل عام، وبالبنوك بشكل خاص.
2. أن درجة الالتزام بالإفصاح كانت عالية بخصوص:

أ- الإفصاح عن حصة البنك من أرباح وخسائر في الشركات الزميلة والتابعة.

ب-إعداد جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الآخرين.

ج- الإفصاح بشكل تفصيلي عن بنود الإيرادات والمصاريف في بيان الدخل.

3. أن التزام البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وكما أشارت النتائج إلى أن أهم ما يساهم في الاستقرار المالي ما يلي:

أ- تضمين البنوك في بياناتها المالية المنشورة بأرقام مقارنة لعدة سنوات.

ب-التزامها بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ج- إفصاحها عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح.

4. وجد من خلال تحليل الفرضية الثانية أن هناك أثراً لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، وكانت أهم البنود التي تساهم في الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني ما يلي:

أ- إضفاء الشفافية على البيانات المالية المنشورة.

ب-الإفصاح عن رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية في الشركات في القوائم المالية للبنك.

ج- الإفصاح عن القروض المصرفية المبنية على معلومات مالية غير منقوصة.

5-2 التوصيات:

يوصي الباحث استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها بما يلي:

1. ضرورة إلزام البنوك بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالإفصاح في البنوك وهي المعايير (30) و (32) و (39).
2. الاستمرار بدعم القطاع المصرفي ورفده بالكوادر المؤهلة التي تستطيع التعامل مع المعايير الدولية، وإلزام المصارف بالعمل على رصد مبالغ لتدريب الكوادر في شتى المجالات.
3. حث القطاع المصرفي على دراسة الأزمة المالية العالمية ووضع خطط واستراتيجيات طويلة الأمد تحوطاً مستقبلياً لأية تداعيات متوقعة.
4. استحداث إدارات في البنك المركزي وجميع المصارف الأردنية تناط بها مهمة محددة بإدارة الأزمات.
5. العمل على إجراء دراسات مقارنة في وضع المصارف بالعالم وبالعالم العربي مع المصارف الأردنية.
6. التوجه نحو التركيز على أخلاقيات المهنة في تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
7. تخصيص حوافز من قبل الحكومة للمصارف الأردنية التي تثبت جدارة في تجنب الأزمة المالية، وتجنيب الاقتصاد آثارها المستقبلية من خلال تقديم سياسات أو اقتراحات مجدية وتفعيلها على أرض الواقع.

المراجع العربية والأجنبية:

- البستاني، شذى (2005) **القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز**، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
- بوشليح، محمد (2008) **مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادىء حاكمية الشركات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- حماد، طارق عبد العال (2006). **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حماد، طارق عبد العال (2000) **التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- حمد، محمد (2005) **دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- خلف، لعيبي هاتو (2009) **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية**، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- خوري، نعيم سابا، (2005) الحاكمية المؤسسية ودور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة، **مجلة المدقق**، جمعية المحاسبين الأردنيين، العدد 21-22، أكتوبر.
- الدسوقي، عدنان (2004) دراسة تطبيقية لمدى ملائمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ملحق العدد الأول, المجلد الحادي والأربعين, مارس 2004، ص ص 38-65.
- دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف (2004) الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية، **البنوك في الاردن**، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، آذار، الأردن، ص ص 15-31.
- دهمش، نعيم، أبو زر عفاف (2003) تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر، ص ص 27-30.
- دهمش، نعيم (1995) **مبادئ المحاسبة والأصول العلمية والعملية**، دار وائل للنشر، عمان.
- الربيدي، محمد علي (2000) **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية**، دار الفكر المعاصر، صنعاء.

- زيود، لطيف، والرضا، عقبة، ولايقة، رولا (2006) الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30): "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2) ص 201-222.

- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، نغم (2007) دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) ص 206-228.

- الشاهد، محمد سمير (2000) **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية**، منشورات اتحاد المصارف العربية، ص 429.

- عبد الجد، عمرو حسين (2001) المعايير المحاسبية في الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية العديدة، **المجلة العربية للمحاسبة**،المجلد الرابع، ع 1، ص ص 90-105.

- عقل، مفلح (2003) التحكم المؤسسي في البنوك، **البنوك في الاردن**، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، آذار، الأردن.

- عثامنة، محمد (2005) **الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- العريان، ليث (2004) **أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون (2007) **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (2002) **دليل تأسيس أساليب حاكمية الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والمتحولة**. منشورات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.
- المشاط، عبد المنعم (2009) **تصاعد الاندماجات وتعاظم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر، 26 يناير، اليوم الأول.

- مطر، محمد، والسويطي، موسى (2008) **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ط2.

- مطر، محمد; نور، عبد الناصر; القشي، ظاهر (2008) **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الإسراء حول الأزمة المالية العالمية، عمان، ص 17.

- الملحم، عدنان (2004) **معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة الملك فيصل، ص11.

- هواري، معراج و أمجد، أحمد (2007) **الحاكمية المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية.** دراسة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر.

- Aranoff, G. (2003), Improving disclosure and transparency in nonprofit accounting, **Management Accounting Quarterly**, NY: spring, vol. 4, o. 3.

- Bowen, Robert, and others (2003), **Accounting discretion, corporate governance and firm performance**, School of Business, University of Washington.
- Dahawy, K. (2007), **Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange**, Middle Eastern Finance and Economics, Cairo.
- Ghazali, N, and Weetman, P. (2006) Perpetuating traditional influences: Voluntary disclosure in Malaysia following the economic crisis, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Volume 15, Issue 2, Pages 226-248.
- Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004), **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis**. Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC.
- Pacter, P. (1996), **Accounting Standards for International Capital Markets**, IASC, UK.
- Pingyang, G. (2007), **Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency**. The University of Chicago - Graduate School of Business.

- Rotheli, T. (2010) Causes of the financial crisis: Risk misperception, policy mistakes, and banks' bounded rationality, **Journal of Socio-Economics**, Volume 3, Issue 2, Pages 287-305.



ملحق رقم (1) الاستبانة

جامعة الشرق الأوسط

كلـــــية الأعــمال

قسم المحاسبة

السادة المحترمين

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، والدراسة بعنوان:

"أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة في الموضوع فإن الباحث يطمح إلى الوقوف على رأيكم الموضوعي في تقييم الفقرات الواردة في بنود الاستبانة.

ويسر الباحث أن يقدر لكم سلفاً تعاونكم الصادق معه، ويأمل منكم توخي الدقة والموضوعية في الإجابة عن أسئلة الاستبانة علماً بأن ما سوف تقدمونه من معلومات لن يستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

شاكراً حسن تعاونكم ولكم مني كل التقدير

الباحث

معتز برهان العكر

القسم الأول : البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)

* يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

1- المؤهل العلمي:

□دبلوم □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه □ أخرى ....

2- عدد سنوات الخبرة:

□أقل من 5 سنوات □ 5 -10 □ 10-15 □ 15-20 □ 20 فأكثر

3- التخصص الأكاديمي:

□محاسبة □ اقتصاد □ إدارة أعمال □ مالية ومصرفية □ أخرى ....

4- الوظيفة الحالية: (اذكرها من فضلك)..

5- هل تحمل شهادات مهنية: □نعم □لا

6- في حالة الإجابة بنعم عن الفقرة السابقة نرجو ذكر اسم الشهادة:

....

القسم الثاني: الإستبانة

	العبارة / درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	يقوم البنك بالإفصاح حداً أدنى عما يلي:					
1	الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.					
2	عن طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء كما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.					
3	التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.					
4	المعالجات المحاسبية الخاصة بالعملات الأجنبية.					
5	طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحيازة العقارات والموجودات					

					الأخرى.	
					البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر.	6
					حصة البنك من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والتابعة	7
					تقديم جدول مفصل بآجال القروض المقدمة من الآخرين.	8
					إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة ورقابة المخاطر في البنك.	9
					تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار عند الإفصاح عن السياسات المالية المستخدمة في إعداد البينات المالية.	10
					الإفصاح عن كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسة في بيان الدخل.	11
					عن ايرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بشكل مستقل لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم مكونات صافي الفوائد ومسببات التغير فيها.	12

	العبارة / درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	يلتزم البنك بالبنود التالية للمساهمة في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي:					
13	الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.					
14	الأنظمة والقوانين (الحوكمة) في البنك.					
15	تضمين البيانات المالية المنشورة بأرقام مقارنة لعدة سنوات.					
16	الإيضاح عن الأصول والالتزامات المشروطة في القوائم المالية للبنك.					
17	تعميق المراقبة الخاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح مثل المقترضين وعلاقتهم بكبار المساهمين أو الإدارة العليا في البنك.					
18	توضيح طبيعة عمل البنوك عن طبيعة عمل الشركات المساهمة الأخرى.					
19	الإفصاح عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح.					
20	تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات المناسبة					

	لهم من خلال قنوات إتصال نشطة في البنوك.					
21	إخضاع المديرين التنفيذيين في البنوك للمساءلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لزيادة مستوى الشفافية.					
22	وضع سياسة لإدارة المخاطر.					
23	نشر الأحداث اللاحقة للميزانية في قوائم البنك السنوية.					
24	نشر بيانات مالية مرحلية تخضع للتدقيق من قبل مدقق خارجي.					
25	تبليغ الجهات الرقابية في حال تعرض البنك لأوضاع مالية أو إدارية سيئة.					

	درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	تساهم البنود التالية في الحد من الأزمة المالية في القطاع المصرفي:					
26	إضفاء الشفافية على البيانات المالية المنشورة.					
27	إلزام البنوك بالخضوع للوائح التي تصدرها هيئة الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية.					
28	إعداد قائمة دخل تقييم أداء البنك بشكل أكثر مصداقية وتساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.					
29	الإفصاح عن استحقاق الخصوم المطلوبة في توفير معلومات كافية لتقييم إمكانية توفير السيولة في القطاع المصرفي الأردني.					
30	بيان حجم مخاطر الائتمان المصرفي والإفصاح عنه بالنسبة للائتمان القائم بالبنك.					
31	تعزيز الفهم والإدراك الجيد للمعلومات المالية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي.					
32	الإفصاح عن القروض المصرفية المبنية على معلومات مالية غير منقوصة.					

33	تفادي البيانات المالية الخاطئة أو المنقوصة بشتى الطرق والوسائل.					
34	الإفصاح عن رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء في القوائم المالية للبنك.					
35	تطبيق معايير المحاسبة الدولية رقم (30) و (32) و (39).					

ملحق رقم (2) محكمو الاستبانة

الاسم	التخصص	الجامعة
الأستاذ الدكتور محمد مطر	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور ظاهر القشي	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الأستاذ الدكتور أحمد الظاهر	محاسبة	الجامعة الأردنية
الأستاذ الدكتور يوسف سعادة	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

ملحق رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي